



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

The role of economic solidarity in the Islamic economy and its impact on welfare in the city of Erbil

دور التكافل الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي واثره على الرفاهية في مدينة أربيل

أ.د. عبدالله محمد قادر/المشرف
Abdulla Muhammad Qadr
Abdulla.qadr@su.edu.krd

عبدالله طارق باير/الباحث
Abdulla Tareq Bapir
Abdullatariq999@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين

Abstract

Economic Takaful -solidarity- plays a pivotal role in the Islamic economic system, serving as one of its fundamental principles aimed at achieving social justice and solidarity among members of society, Takaful is built upon several key mechanisms such as zakat, sadaqah (charitable giving), waqf (endowments), and donations, all of which contribute to narrowing the gap between the rich and the poor and ensuring the basic needs of vulnerable groups in the city of Erbil are met. Economic Takaful has significantly enhanced social welfare by supporting those in need, creating job opportunities, and reducing poverty. It has also strengthened social cohesion and contributed to societal stability, especially in times of economic challenges and high unemployment rates. Local experiences have shown that charitable institutions and Islamic cooperative organizations have played an active role in directing resources toward developmental projects.

Keywords: zakat, charitable institutions, poverty.

المستخلص

يلعب التكافل الاقتصادي دورًا محوريًا في الاقتصاد الإسلامي، حيث يُعد أحد المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفراد المجتمع، يقوم التكافل على عوامل عديدة مثل الزكاة الصدقة، الوقف، التبرعات، التي تسهم في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوفير الحاجات الأساسية للفئات الضعيفة في مدينة أربيل، أسهم التكافل الاقتصادي في تعزيز الرفاهية الاجتماعية من خلال دعم المحتاجين، وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر، كما ساعد على تقوية الروابط الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية والبطالة، وقد أظهرت التجارب المحلية أن المؤسسات الخيرية والمنظمات الإسلامية التعاونية لعبت دورًا فاعلاً في توجيه الموارد نحو المشاريع التنموية.

الكلمات الرئيسية: المؤسسات الخيرية، الزكاة، الفقر، SPSS نموذج.

المقدمة

يُعد التضامن الاقتصادي من الركائز الأساسية للاقتصاد الإسلامي، إذ يجسّد القيم العليا للتضامن والتكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية

والرخاء الاقتصادي الشامل، ينبع مفهوم التضامن من المبادئ الإسلامية التي تُشجّع على التراحم وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، ويُشكّل نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا متكاملًا يسعى إلى سد الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، والحدّ من التفاوت في توزيع الدخل والثروة في السياق الإسلامي، لا يُنظر إلى التضامن على أنه مجرد تبرع أو صدقة، بل هو واجب ديني يتجلى من خلال وسائل عديدة، أبرزها الزكاة والوقف والصدقات والكفارات والوصايا، والتمويل الإسلامي القائم على المساهمة لا الربا، تهدف هذه الأدوات إلى تحقيق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال آليات تصون كرامة الإنسان، وتشجع على الإنتاجية والعدالة، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من المجتمعات الإسلامية اليوم أصبح التضامن الاقتصادي خيارًا فعالًا لبناء اقتصاد أكثر استقرارًا وعدالة، ويتجلى هذا بشكل خاص في المدن والمناطق التي شهدت تغيرًا ديموغرافيًا ونموًا، مثل أربيل عاصمة حكومة كردستان العراق، التي شهدت نموًا اقتصاديًا وسكانيًا متسارعًا خلال العقد الماضيين. تُقدم أربيل نموذجًا معاصرًا يمكن من خلاله دراسة آثار تطبيق مبادئ التضامن الاقتصادي على تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع المحلي، مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاوت الدخل، تبرز حاجة ملحة لدمج أدوات التضامن الاقتصادي الإسلامي في السياسات العامة وخطط التنمية في المدينة، علاوة على ذلك يُوفر تنوع سكان أربيل من حيث الأصول والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية أرضية خصبة لفهم التحديات التي قد تُواجه تطبيق هذا النظام، فضلًا عن الفرص المتاحة للتطبيقات العملية والمبتكرة.

المبحث الأول: منهجية البحث:

1.1 مشكلة البحث: رغم وفرة الموارد الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، إلا أن مظاهر الفقر والتفاوت الطبقي لا تزال قائمة، في محافظة أربيل، كما في غيرها من المدن، ويلاحظ التفاوت في مستويات الرفاهية المعيشية بين الأفراد، وهذا يطرح تساؤلًا رئيسًا: إلى أي مدى يسهم نظام التكافل الاقتصادي الإسلامي في تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية؟ وهل يمكن تطبيق هذا النظام بفعالية في مدينة أربيل لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة؟

2.1 فرضية الدراسة: يسهم نظام التكافل الاقتصادي الإسلامي في تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يمكن تطبيق هذا النظام بفعالية في مدينة أربيل لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

1.3 هدف البحث:

1- تحليل الدور الاقتصادي للزكاة في إعادة توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

2- دراسة أثر الزكاة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال محاربة الفقر، تقليل البطالة، وتحقيق الأمن الاجتماعي.

1.4 أهمية البحث:

1- يقدم أدوات لمعالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

2- يفيد صناع القرار والمؤسسات الدينية والاجتماعية في بناء سياسات تكافلية فعالة.

3- يستخرج نسبة مشاركة الزكاة في القضاء على الفقر والمسكنة في مدينة أربيل.

5.1 المجتمع وعينة البحث : تضمنت عينة البحث العوائل الفقيرة، لذا استخدمت العينة الفقراء من مجتمع الدراسة واشتملت عينة البحث مدينة أربيل، وامتد توزيع استمارات الاستبان على العوائل الفقيرة خلال المدة (2025/3/1-2025/4/25).

6.1 منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على منهجي الاستقراء والاستنباط والمنهج التحليلي الاحصائي لبيان دور التكافل في الاقتصاد الإسلامي وأثره على الرفاهية في مدينة أربيل عن

طريق توزيع استثمارات الاستبيان عليهم، ومن ثم التعرف على نتائج دراسة التي تم التوصل إليها باستخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية المطلوبة لهذه الدراسة.

7.1 الاطار الزمني والمكاني للبحث: الحدود البحث: تشمل مكانياً عينة الفقراء في مدينة أربيل، الحدود الزمانية تشمل عام 1446هـ / 2025 م.

8.1 هيكلية البحث: لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكالية البحث وتساؤلاته فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين مع أهم الاستنتاجات التي توصلت اليه البحث مع تقديم بعض التوصيات . اشتملت المقدمة على أهمية البحث وأهداف البحث ومشكلة البحث وفرضية البحث وحدود البحث ومنهجية البحث، وتناول المبحث الاول " الإطار النظري" مفاهيم حول التكافل الاقتصادي (المفهوم، والعوامل مؤثرة) ومفاهيم حول الرفاه (المفهوم، وسائل تحقيق الرفاهية)، أما المبحث الثاني الإطار التطبيقي دور الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي والقضاء على الفقر في مدينة أربيل.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكافل الاقتصادي : المفهوم، والعوامل المؤثرة فيه :

ومفاهيم الرفاه : التعريف، وسائل تحقيق الرفاهية :

9.1 مفهوم التكافل الاقتصادي: يقصد بالتكافل الاقتصادي في معناه اللفظي ان يكون أحد الشعب في كفالة جماعتهم، وان يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه يمدّه بالخير، وان تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الآحاد، ودفع الأضرار، ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاقتصادي وإقامته على أسس سليمة. التكافل الاقتصادي في مغزاه ومؤداه ان يعلم كل فرد في المجتمع الاسلامي أن عليه واجبات تجاه الآخرين من إخوانه المسلمين يجب عليه أدائها، وأنه إن تقاصر في أدائها، فقد يؤدي ذلك الى انهيار البناء الاقتصادي عليه وعلى غيره، وان للفرد حقوقاً في هذا المجتمع يجب على القوّامين عليه ان يُعطوا كل ذي حق حقه من غير تقصير ولا إهمال، وان يدفع الضرر عن الضعفاء، ويسد خلل العاجزين، وانه ان لم يكن كذلك لتأكلت لبنات البناء، ولا بد ان يخر منها بعد حين، وان التكافل الاقتصادي يوجب على القوامين توزيع الأعمال بمقدار المواهب والقوى قوة كل ذي قوة، ومواهب ذوي المواهب، ليعمل الجميع على اتساق، ويقوم المجتمع على ميزان ثابت يبين به عمل العاملين من غير إهمال لقوة عاملة ولا إغفال لمقدرة خاملة ساكنة. (أبو زهرة، 1991، 7)

1.10 عوامل التكافل الاقتصادي في المنظور الاسلامي:

1- رعاية الصغار وحضانتهم: يهتم الإسلام به منذ ولادته حيث تنص الشريعة الإسلامية على حسن اختيار الاسم والعناية بالطفل جسمياً وعقلياً وسلوكياً، فعلى والدي الطفل تربيته سليمة تقربه من الخير وتبعده عن الشر. وعليها غرس الفضيلة والأخلاق الحميدة في نفس الناشئ بحيث لا يكون في نفسه مكان للأخلاق الرذيلة التي تبدأ في هدم كيانه منذ صغره ويؤكد هذا المعنى قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ) (سورة التحريم- الآية: 6) (الطيار، 1985، 62).

2- رفع مستوى معيشة الفقراء والمستضعفين الفقراء هم أولئك الذين ليس لديهم ما يكفي من الدخل للمشاركة وليس لديهم عمل للعمل وكسب ما يكفي من الدخل للبقاء على قيد الحياة (أحمد، 1976، 57).

3- رعاية الأيتام: اليتيم هو طفل صغير فقد والده وتركه بلا طعام، فهو ضعيف يحتاج إلى رعاية واهتمام لأنه عاجز ويستحق الدعم لمواجهة أعباء الحياة، وقد أولى الإسلام اهتماماً بالغاً للأيتام من حيث تعليمهم وعلاجهم وتأمين معيشتهم، لينشأوا أعضاء نافعين في المجتمع، يؤدون واجباتهم ومسؤولياتهم، ويؤدون حقوقهم وواجباتهم على أكمل وجه (الخياط، 1972، 243)

- 4- رعاية المسنين والمعاقين والمكفوفين والمرضى: أوجب الإسلام رعاية ورعاية المسنين العاجزين عن الكسب بسبب الكبر، والذين يحتاجون إلى من يعولهم (الطيار، 1985، 70).
- 5- رعاية أصحاب العاهات: يتواجد في المجتمع فئات من أصحاب العاهات الذين أصيبت أجسامهم وحواسهم بأمراض مزمنة وعاهات مختلفة وأصبحوا في حالة يرثى لها من العجز والضعف وعدم القدرة على مواصلة أعباء العمل وتكاليف الحياة (الطيار، 1985، 78).
- 6- تصحيح المنحرفين خُلُقياً: يشمل الانحراف بمعناها العام المجرمين صغاراً وكباراً، ممن يرتكبون الجرائم الأخلاقية ويميلون إلى المنكرات، ويفعلون ما يضرّ بأنفسهم ومجتمعهم، ويحاول التكافل الاقتصادي لمن يرتكبون هذه الجرائم من السرقة والزنى أو شرب الخمر، أو تعاطي المخدرات، أو الاعتداء على الآخرين بأي شكل من الأشكال (الخياط، 1972، 269).

1.11 بيان ما هية الرفاه ووسائل تحقيق الرفاهية

- مفهوم السعادة في النظام الإسلامي: إذا كان الفلسفة الرأسمالية الوضعية قائمة على النظرة المادية البحتة المطلقة كأساس تنطلق منه في تحليل السلوك الاقتصادي، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يتميز بتشكيل نموذج خاص قائم على مبادئ الأخلاق باعتباره نابع من أصول الشريعة الإسلامية، وعلى فلسفة خاصة استثمرها في مختلف المناحي السلوكية للإنسان، يتمثل هذا النموذج في ثنائية المادة والقيمة كمؤثرات على السلوك الاقتصادي، وهذه الثنائية ليست ثنائية تقابل وتضاد، بل هي ثنائية تكامل واجتماع، تركز على المؤثر المادي المتمثل في المزايا الدنيوية التي يمكن أن يهدف إليها الإنسان في سلوكه، هذبها الإسلام وفق منظومته القيمية الأخلاقية، والمؤثر الثاني هي الدوافع الأخلاقية في النفوس البشرية، التي يدعو إلى التوسع في الأخلاق الحسنة التي يحتاجها المجتمع لا ستقامته، لذلك تعتبر القيم الأخلاقية محركاً رئيسياً للسلوك الاقتصادي وفق المفهوم الإسلامي، وليست مجرد قيم نظرية لا تأثير لها على السلوك الاقتصادي، فهي دافعة للسلوك قبل أن تكون نتيجة له، ولذلك يستند التحليل الاقتصادي في النظام الاقتصادي الإسلامي على معيار الإنسان الواقعي فعلاً بما لديه من دوافع متعددة، مادية وأخلاقية ونفعية وذوقية، لا على معيار الإنسان الاقتصادي ذي الدافع النفعي المادي البحت المطلق بالنظام الرأسمالي والاشتراكي الوضعيين (الغزالي، 1986، 10).

- وسائل تحقيق الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي

- 1- المال: للمال رتبة عظيمة في الشريعة وهو أحد مقاصد الشريعة الخمسة، من (الدين، العقل، النفس، النسل، المال)، فالمال هو قوام المجتمع الإسلامي، والاساس المادي الذي يعتمد عليه التطورات الاقتصادية في البلدان الإسلامية، يقول الله تعالى: - (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) (النساء - الآية: 5)، ففي هذه الآية من القرآن الكريم نجد كلمة: " أَمْوَالَكُمْ " في مقابل كلمة: " قِيَامًا " مما يبين أهمية المال في قيام وتطور المجتمعات الإسلامية واقتصادها.
- والمال هو الوسائل الخمسة هذه تتصل بالإنسان نفسه، ويُعد أساساً للرفاهية الاقتصادية، وهي تغطي الحاجات المادية والأخلاقية والنفسية والفكرية للأجيال الحاضرة والاجيال المستقبلية من المسلمين (شابر، 2005، 166).
- 2- العبادة (الصلاة) والرفاهية: المقصود من فعلها استفاء حقوقها وشرائطها، لا أفعالها الظاهرة، لأنها روح العبادات ومنشأ الأخلاق، فهي تعمل على تغذية وجدان المسلم وتهذيب سلوكه، من أجل هذه المكانة وكل إلى الإمام حراسة الشعائر الظاهرة كالجمع والأعياد وحمل الناس على إقامتها في حال تعطيلها. ان علاقة الصلاة بالرفاهية تكمن في كونها: واجبة على كل فرد مع جماعية أدائها، ومنعها خروج الانسان المسلم عن القيم الأخلاقية وحفزها لتزكية النفس واقتنائها بالمال خاصة الزكاة، هذه الأخيرة الزكاة تمكن من القياس المادي والنقدي لرفاهية المجتمع وهي ما يحاول الباحث استخراجه في هذا البحث (الجويني، 1997، 97).

المبحث الثالث: دور الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي والقضاء على الفقر في

مدينة أربيل:

يتكون مجتمع هذا البحث من أسر مستفيدة من أموال الزكاة التي تدفعها الأفراد بانفسهم كفريضة عليهم أو التي تدفعها المؤسسات الزكوية في مدينة أربيل، وغالبا الأسر الذين يتلقون إيرادات أو معونات من أموال يصنفون على أنهم فقراء، ونظرا لصعوبة إخضاع كافة عناصر مجتمع البحث الميداني فقد تم سحب عينة عشوائية غير منتظمة من الأسر المستفيدة من الزكاة عددها (575) أسرة، وتم استخدام برنامج (SPSS V26) لتحليل نتائج استمارة الاستبيان، فيما يلي الاختبارات الاحصائية القياسية لنتائج الاستثمارات الموزعة على الفقراء والمساكين في مدينة أربيل، التي أجراها الباحث للحصول على تأثير ودور الزكاة في القضاء على الفقر والمسكنة ومدي فاعلية عمليات التكافل الاقتصادي في تحقيق ذلك، وتناولت عينة الدراسة معلومات عن المبحوثين: المهنة وإجمال دخل الأسرة، وإجمالي نفقات الأسرة، والإنفاق على الطعام، والإنفاق على النفط والغاز والوقود، والإنفاق على الملابس، والنفقات على المركبات والمواصلات والمدخرات الشهرية و نفقات غير مذكورة وهي كما يأتي

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً لفقرة: المهنة

المقاييس الإحصائية		المهنة مستلمي الزكاة من الفقراء والمساكين		موظف حكومي	
الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	العدد	
157,171	166,667	150,000	7212.99	16	
176,711	333,333	19,167	22563.49	386	
174,466	250,000	149,075	23119.75	87	
169,720	250,000	50,000	23171.26	86	

الفروقات المعنوية للمهنة

F	Df	Sig. (2-tailed)
5.683	3	<.001

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

إن الجدول أعلاه يبين: العلاقة بين مقدار الزكاة المعطاة ونوع العمل، فهنا يحصل موظفوا الحكومة على أقل مبلغ إجمالي من الزكاة (157.171) دينار عراقي لأن هناك راتب شهري بشكل منتظم، وإن معدل ما قبضه العامل من الزكاة (169720) دينار عراقي، لأن العامل يحتاج إلى الزكاة بسبب عدم توفر العمل أو قلة الأجر أو المرض أو ارتفاع تكاليف العلاج، معدل ما قبضه القطاع الخاص من الزكاة (174466) دينار عراقي ولذلك فإن القطاع الخاص في أمس الحاجة إلى الزكاة بسبب الظلم في الرواتب وعدم الاستقرار الوظيفي، أكبر معدل ما قبضه عاطل عن العمل من الزكاة (176711) دينار عراقي إن العاطلين عن العمل لا يستطيعون الحصول على أي دخل مستدام، مما أدى إلى إدراجهم مباشرة في الزكاة الرسمية عند المنظمات الخيرية، وإن توفر أعداد كبيرة من هؤلاء المستفيدين يدل على أن هذه الفئة هي الأكثر حاجة، بالاستناد إلى اختبار F، يتبين أن هناك فرقاً طفيفاً بين متوسط نسبة الدخل الشهرية المقطوعة حسب المهنة، وذلك لأن قيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 يشير هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للمهنة (موظف حكومي، عامل، قطاع خاص، عاطل).

جدول (2) الأسرة إجمالي دخل توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً لفقرة:

إجمالي دخل الأسرة الشهري بالدينار العراقي

المقاييس الإحصائية		إجمالي الدخل المستلمة الفقراء والمساكين شهرياً/ بالدينار العراقي		500,001+		400,001 - 500,000		300,001 - 400,000		200,001 - 300,000		100,001 - 200,000		المجموع	
الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	العدد	النسبة %	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	العدد	النسبة %	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري
175,026	333,333	19,167	22,813	393	68.35%	175,568	250,000	150,000	21,938	56	9.74%	170,896	216,667	150,000	17,294
182,602	250,000	149,075	23,358	575	4.17%	172,857	50,000	150,000	21,938	35	6.09%	170,896	216,667	150,000	17,294
182,602	250,000	149,075	23,358	575	4.17%	172,857	50,000	150,000	21,938	35	6.09%	170,896	216,667	150,000	17,294
182,602	250,000	149,075	23,358	575	4.17%	172,857	50,000	150,000	21,938	35	6.09%	170,896	216,667	150,000	17,294
182,602	250,000	149,075	23,358	575	4.17%	172,857	50,000	150,000	21,938	35	6.09%	170,896	216,667	150,000	17,294

الفروقات المعنوية إجمالي دخل الأسرة الشهري بالدينار

F	DF	Sig. (2-tailed)
1.2914	4	0.272

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

دور التكافل الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي وأثره على الرفاهية في مدينة أربيل

إن الجدول أعلاه يبين: النسبة المرتفعة (68.35%) من الأسر المستفيدة من الزكاة ضمن فئة الدخل الشهري (100,001 - 200,000) دينار عراقي، أن الزكاة تُوجَّه غالباً إلى الفئات ذات الدخل المحدود، وهي الفئات الأولى بالرعاية والمساعدة، ويُظهر ذلك فاعلية نظام توزيع الزكاة في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة، إذ أن هذه الفئة تمثل الشريحة الأكبر بين المستفيدين، مما يدل على تطابق بين أهداف الزكاة ومبدأ التكافل الاجتماعي في دعم الأسر ذات الدخل المنخفض، تشير النسبة المنخفضة (4.17%) للأسر التي تنتمي إلى فئة الدخل الشهري 500,001 دينار عراقي فأكثر ضمن المستفيدين من الزكاة إلى أن هذه الفئة تعتبر من الأسر الميسورة، والتي لا تُعدّ من الفئات المستحقة للزكاة حسب المعايير الشرعية والاجتماعية، وهذا يعكس دقة توجيه الزكاة نحو الفئات الأكثر حاجة، حيث تقل احتمالية استفادة ذوي الدخل المرتفع منها، مما يدل على أن نظام توزيع الزكاة يراعي العدالة الاجتماعية ويُركّز على دعم الفقراء وذوي الدخل المحدود، وباستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدل المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالنسبة لإجمالي دخل الأسرة الشهري، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.272، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدخل المختلفة.

جدول (3) الأسرة إجمالي نفقات توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً لفقرة: الأسرة إجمالي النفقات

إجمالي نفقات الأسرة للفقراء والمساكين شهرياً / بالدينار العراقي							المقاييس الإحصائية	
المجموع	600,001 +	500,001- 600,000	400,001- 500,000	300,001- 400,000	200,001- 300,000	100,001- 200,000	المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالدينار العراقي	الوسط الحسابي
	174,952	176,528	179,767	174,349	175,087	171,098	أكبر قيمة	333,333
	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	19,167	أقل قيمة	150,000
	50,000	150,000	150,000	150,000	19,167	21,855	الأنحراف المعياري	21,855
	39,610	20,012	22,818	19,981	22,834	148	العدد	148
575	19	30	97	108	173	25.74%	النسبة %	25.74%
100%	3.30%	5.22%	16.87%	18.78%	30.09%	الفروقات المعنوية إجمالي نفقات الأسرة بالدينار		
Sig.(2-tailed)		DF		F				
0.117		5		1.7695				

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: بخصوص إجمالي نفقات الأسرة بالدينار، تعكس النسبة المرتفعة (30.09%) من الأسر التي تقع نفقاتها الشهرية ضمن فئة (200,001 - 300,000) دينار عراقي أن هذه الفئة تمثل الشريحة الأوسع بين المستفيدين من الزكاة من حيث حجم الإنفاق، ويحتل أن هذه الأسر تعاني من فجوة بين الدخل والنفقات، مما يجعلها بحاجة إلى دعم إضافي لتغطية احتياجاتها الأساسية، كما أن ارتفاع الإنفاق في هذه الفئة قد يرتبط بعدد أفراد الأسرة أو التزامات معيشية مرتفعة، ما يجعلها مؤهلة للاستفادة من الزكاة لتخفيف العبء المالي وتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي، تشير النسبة المنخفضة (3.30%) للأسر التي يتجاوز إنفاقها الشهري (600,001) دينار عراقي والمستفيدة من الزكاة إلى أن هذه الأسر غالباً ما تكون من بين الأقل حاجةً للدعم المالي، نظراً لارتفاع قدرتها على تحمل التكاليف، وهذا يشير إلى أن الزكاة موجهة بشكل مناسب للأسر ذات الموارد المالية المحدودة، بدلاً من الأسر ذات النفقات الكبيرة التي تستطيع تحملها من دخلها، باستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالنسبة لإجمالي نفقات الأسرة بالدينار العراقي، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.117)، وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة لمستوى الإنفاق الأسري.

جدول (4) الأسرة عدد أفراد توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً لفقرة: الأسرة عدد أفراد

إجمالي عدد أسرى الفقراء والمساكين شهرياً/ بالدينار العراقي									المقاييس الإحصائية
المجموع	8	7	6	5	4	3	2	1	المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً
	202,778	166,535	172,620	173,971	174,703	177,106	172,543	158,333	الوسط الحسابي
	250,000	208,333	208,333	250,000	250,000	250,000	333,333	166,667	أكبر قيمة
	166,667	149,075	50,000	150,000	150,000	19,167	150,000	150,000	أقل قيمة

دور التكافل الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي وأثره على الرفاهية في مدينة أربيل

بالدينار العراقي	الانحراف المعياري	9,623	24,930	23,835	20,228	20,320	29,472	21,097	42,763	
العدد	النسبة %	4	89	165	194	85	28	7	3	575
الفروقات المعنوية عدد أفراد الأسرة		0.70%	15.48%	28.70%	33.74%	14.78%	4.87%	1.22%	0.52%	100%
F	DG	Sig.(2-tailed)								
1.5099	4	0.161								

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

في الجدول أعلاه نلاحظ : أن عدد أفراد الأسرة، لها تأثير على الاستفادة من الزكاة فيظهر الجدول ان أكبر نسبة الأسر الذين يستفيدون من الزكاة هم تلك الأسر الذين عددهم (4) حيث بلغت (33,74%) وهذا يدل على انه هناك علاقة طردية بين عدد أفراد الأسرة والفقر، أكبر عدد الأسرة (0.52%) من الأسر الذين استفادوا من الزكاة من المبحوثين من فئة عدد أفراد الأسرة تتطلب إدارة أسرة مكونة من ثمانية أفراد دخلاً مرتفعاً، ودعمًا اجتماعياً قوياً، ونظاماً للدعم طويل الأمد. ونظراً لندرة هذه الموارد المستقلة، فإن (0.52%) فقط من الأسر تتمتع بترابط وثيق، ويُعد هذا الرقم مؤشراً واضحاً على أن سياسات وأشكال التنظيم الاجتماعي تقتصر حالياً إلى الدعم اللازم للأسر الكبيرة، وتواجه عوائق اقتصادية وصحية وإسكانية. باستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالنسبة لعدد أفراد الأسرة، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.161)، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة لعدد أفراد الأسرة.

جدول (5) الإنفاق على الطعام توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً لفقرة:

الإنفاق على الطعام- أي الخبز والأرز بشكل عام/ شهرياً

إجمالي النفقات الشهرية على الخبز والأرز للفقراء والمساكين شهرياً/ بالدينار العراقي						المقاييس الإحصائية	
المجموع	200,001+	150,001-200,000	100,001-150,000	50,001-100,000	0-50,000	الوسيط الحسابي	المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالدينار العراقي
	169,469	174,557	177,800	174,262	174,213	أكبر قيمة	
	208,333	250,000	250,000	333,333	250,000	أقل قيمة	
	150,000	150,000	149,075	19,167	150,000	الانحراف المعياري	
	33,657	23,813	24,875	23,241	19,946	العدد	
575	3	19	89	319	145	النسبة %	
100%	0.52%	3.30%	15.48%	55.48%	25.22%		
الفروقات المعنوية الإنفاق على الطعام - أي الخبز والأرز بشكل عام/ شهرياً							
Sig.(2-tailed)		DF		F			
0.739		4		0.4956			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن: بخصوص الإنفاق على الطعام - أي الخبز والأرز ان أكبر نسبة (55.48%) من الأسر الذين استفادوا من الزكاة من المبحوثين من فئة الأسرة الإنفاق على الطعام تقع ضمن حقل الإنفاق (100000-50001) دينار عراقي هذا المبلغ قليل، ولكنه يعتمد على الدخل ومقدار الزكاة. في الواقع، هذا المبلغ يُصعب على معظم الأسر إنفاق الطعام بشكل صحيح، ان أقل نسبة (0.52%) من الأسر الذين استفادوا من الزكاة من المبحوثين من فئة الأسرة الإنفاق على الطعام تقع ضمن خانة الإنفاق (200001) دينار عراقي إنها علامة على أن معظم الأسر لا تستطيع تحمل زيادة مدفوعات الطعام أو ليس لديها دخل كافٍ لتغطية التكلفة، ينبغي التخطيط بشكل أفضل لمساعدات الزكاة وتقديمها للأسر ذات الدخل المنخفض، مما سيساعد في تعزيز دخلهم ودفع ثمن الطعام وتعزيز حياتهم الخاصة. باستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالنسبة للإنفاق على الطعام، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.739، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للإنفاق على الطعام حسب مستويات الدخل.

دور التكافل الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي وأثره على الرفاهية في مدينة أربيل

جدول (6) الإنفاق على الأغراض المنزلية توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة / بالدينار العراقي وفقاً لفقرة: الإنفاق على الأغراض المنزلية مثل الكراسي والأرائك والأثاث والتلفزيون بشكل عام/ شهرياً

المقاييس الإحصائية	إجمالي الإنفاق الشهري على الأغراض المنزلية مثل الكراسي والأرائك والأثاث والتلفزيون شهرياً / بالدينار العراقي						
	0 - 10,000	10,001 - 20,000	20,001 - 30,000	30,001 - 40,000	40,001 - 50,000	50,001+	
المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالدينار العراقي	الوسيط الحسابي	170,901	176,434	173,488	179,570	181,510	168,784
	أكبر قيمة	250,000	333,333	250,000	250,000	250,000	200,000
	أقل قيمة	149,075	50,000	19,167	150,000	150,000	150,000
	الانحراف المعياري	17,524	23,202	27,010	25,261	32,022	15,971
العدد	النسبة %	27.30%	51.13%	12.17%	5.39%	2.78%	1.22%
		157	294	70	31	16	7
الفروقات المعنوية في الإنفاق الشهري على الأغراض المنزلية مثل الكراسي والأرائك والأثاث والتلفزيون							
F		DF		Sig.(2-tailed)			
1.9374		5		0.086			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

في الجدول أعلاه : تشير البيانات الإحصائية إلى أن أكبر نسبة من الأسر المستفيدة من الزكاة (51.13%) تقع ضمن فئة الإنفاق الشهري على الأغراض المنزلية بين (10001-20000) دينار عراقي، هذا يدل على أن معظم المستفيدين ينفقون مبالغ معتدلة ومنخفضة نسبياً على مستلزمات المنزل مثل الكراسي، الأرائك، الأثاث، والتلفزيون، وهو ما يعكس مستوى دخل محدود يتناسب مع طبيعة اعتمادهم على الزكاة كمصدر للدخل، تشير نتائج التحليلات إلى أن أقل نسبة من الأسر المستفيدة من الزكاة (1.22%) تقع ضمن بند الإنفاق المنزلي الشهري (الكراسي، الأرائك، الأثاث، والتلفزيون) الذي يتجاوز (50001) دينار عراقي، وهذا يشير إلى أن الأسر ذات معدلات الإنفاق المرتفعة على هذه البنود نادرة جداً بين المستفيدين، مما يعكس أن الغالبية العظمى من المستفيدين يعيشون ضمن مستوى معيشي محدود لا يسمح لهم بإنفاق مبالغ كبيرة على احتياجات الأسرة، باستخدام اختبار F ، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالنسبة للإنفاق على الأغراض المنزلية مثل الكراسي والأرائك والأثاث والتلفزيون بشكل عام، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.086، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للإنفاق على الأغراض المنزلية.

جدول (7) الإنفاق على النفط والغاز والوقود توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة / بالدينار العراقي وفقاً لفقرة: الإنفاق على النفط والغاز والوقود بشكل عام/ شهرياً

المقاييس الإحصائية	إجمالي الإنفاق على النفط والغاز والوقود شهرياً / بالدينار العراقي						
	0 - 15,000	15,001 - 30,000	30,001 - 45,000	45,001 - 60,000	60,001 - 75,000	75,001 - 90,000	90,001+
المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالدينار العراقي	الوسيط الحسابي	171,212	175,010	178,377	171,418	175,273	177,865
	أكبر قيمة	200,000	250,000	250,000	333,333	250,000	250,000
	أقل قيمة	150,000	150,000	150,000	19,167	150,000	150,000
	الانحراف المعياري	15,076	20,370	19,306	27,838	17,984	27,809
العدد	النسبة %	1.91%	26.78%	22.09%	28.00%	10.61%	5.04%
		11	154	127	161	61	32
الإنفاق على النفط والغاز والوقود بشكل عام / شهرياً							
F		DF		Sig.(2-tailed)			
1.2871		6		0.261			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

في الجدول أعلاه نلاحظ: ان معظم الناس ينفقون دخولهم على النفط والغاز والوقود بشكل عام (45,001 - 60,000) دينار عراقي بنسبة 28%. تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين ينفقون مبالغ كبيرة على النفط والغاز. ويعود ذلك إلى الحاجة المستمرة للنفط والغاز والوقود، مما يتطلب تدفئة إضافية وحماية لحياتهم ومنازلهم، ن الفئة التي تنفق شهرياً على النفط والغاز والوقود بمبلغ يتراوح بين (75,001 - 90000) دينار عراقي تمثل أقل نسبة من الأشخاص، حيث تبلغ (5.04%) فقط من إجمالي العينة لذلك سبب توزيع الدخل والاستهلاك (الإنفاق على النفط والغاز) يعتمد بشكل كبير على مستوى الدخل والاحتياجات الفعلية للأسر. تقع في مستوى متوسط إلى مرتفع نسبياً من الإنفاق، وهذا يعني أن عدد الأسر أو الأفراد الذين لديهم القدرة أو الحاجة للإنفاق ضمن هذا النطاق محدود مقارنة بالفئات الأدنى

دور التكافل الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي وأثره على الرفاهية في مدينة أربيل

أو الأعلى. غالبية الأسر تركز إنفاقها على فئات أقل كالفئة (45,001 - 60,000) دينار العراقي بسبب محدودية الموارد أو الحاجة الفعلية باستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على الإنفاق على النفط والغاز والوقود بشكل عام، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.261، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للإنفاق على النفط والغاز. جدول (8) الإنفاق على الملابس توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً: الإنفاق على الملابس

إجمالي الإنفاق على الملابس شهرياً/ بالدينار العراقي								المقاييس الإحصائية	
المجموع	60,001+	50,001 - 60,000	40,001- 50,000	30,001- 40,000	20,001- 30,000	10,001- 20,000	0- 10,000	الوسيط الحسابي	المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالدينار العراقي
	179,428	175,641	172,707	173,184	174,057	177,706	167,147	أكبر قيمة	
	333,333	250,000	250,000	208,333	250,000	250,000	225,000	أقل قيمة	
	150,000	150,000	150,000	150,000	50,000	19,167	150,000	الانحراف المعياري	
	38,993	22,101	18,028	17,008	22,289	22,735	16,067	العدد	
575	44	26	76	70	140	172	47	النسبة %	
100%	7.65%	4.52%	13.22%	12.17%	24.35%	29.91%	8.17%		
الفروقات المعنوية في المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على الإنفاق على الملابس بشكل عام									
Sig.(2-tailed)				DF		F			
0.084				6		1.8720			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ: أن أكبر نسبة من الأسر المستفيدة من الزكاة (29.91%) تنتمي إلى فئة الإنفاق الشهري على الملابس التي تتراوح بين (10001-20000) دينار عراقي، هذا يشير إلى أن غالبية المستفيدين من الزكاة ينفقون مبالغ معتدلة ومنخفضة نسبياً على الملابس، وهو ما يعكس واقعاً اقتصادياً محدوداً، يتماشى مع كونهم ضمن الفئات المستحقة للزكاة، إلى أن أدنى نسبة من الأسر المستفيدة من الزكاة (4.52%) تدرج ضمن فئة الإنفاق الشهري على الملابس التي تتراوح بين (50,001 - 60,000) دينار عراقي، يعكس هذا الرقم أن الإنفاق المتوسط إلى المرتفع على الملابس نادرٌ بين مستفيدي الزكاة، مما يدل على أن الغالبية العظمى من هذه الأسر تنتمي إلى شرائح ذات قدرة شرائية محدودة. ويُعزى ذلك غالباً إلى ضيق مصادر الدخل، مما يجعلها توجه إنفاقها نحو الاحتياجات الأساسية ذات الأولوية الأعلى مثل الغذاء والسكن، مع تقليص النفقات غير الضرورية، باستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على الإنفاق على الملابس بشكل عام، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.084، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للإنفاق على الملابس.

جدول (9) النفقات على المركبات والمواصلات توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً لفقرة: النفقات على المركبات والمواصلات مثل رسوم النقل العام والتاكسي والبنزين

إجمالي النفقات على المركبات والمواصلات - مثل رسوم النقل العام والتاكسي البنزين شهرياً/ بالدينار العراقي							المقاييس الإحصائية	
المجموع	100,001+	80,001- 100,000	60,001- 80,000	40,001- 60,000	20,001- 40,000	0- 20,000	الوسيط الحسابي	المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بالدينار العراقي
	186,350	176,705	175,696	177,790	173,413	171,379	أكبر قيمة	
	250,000	250,000	250,000	250,000	333,333	225,000	أقل قيمة	
	149,075	150,000	150,000	150,000	19,167	150,000	الانحراف المعياري	
	34,217	24,151	21,194	21,047	26,053	16,086	العدد	
575	19	44	54	127	192	139	النسبة %	
100%	3.30%	7.65%	9.39%	22.09%	33.39%	24.17%		
الفروقات المعنوية في المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على الإنفاق على المركبات والمواصلات								
Sig.(2-tailed)				DF		F		
0.044				5		2.2941		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

في الجدول اعلاه نلاحظ: أن أكبر نسبة من الأسر المستفيدة من الزكاة (33.39%) تدرج ضمن فئة الإنفاق الشهري على المركبات والمواصلات - مثل رسوم النقل العام، التاكسي، والبنزين التي تتراوح بين (20,001 - 40,000) دينار عراقي، وهذا يشير إلى أن الإنفاق المعتدل على وسائل النقل يمثل النمط الأكثر شيوعاً بين المستفيدين، مما يعكس اعتماداً واضحاً على خدمات المواصلات بشكل يومي، لا سيما في ظل محدودية الدخل والحاجة إلى الوصول المنتظم إلى مواقع العمل أو الخدمات، تشير البيانات إلى أن أقل نسبة من الأسر المستفيدة من

دور التكافل الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي وأثره على الرفاهية في مدينة أربيل

الزكاة (3.30%) تقع ضمن فئة نفقات السيارات والمواصلات الشهرية - مثل الإيجار وأجرة التاكسي- والبنزين - التي تتجاوز (100001) دينار عراقي، يشير هذا إلى أن تكاليف المواصلات المرتفعة نادرة بين مستفيدي الزكاة، ويرجع ذلك في الغالب إلى حاجة المرضى الماسة إلى وسائل نقل إلى المستشفى. تميل الغالبية العظمى من هذه الأسر إلى خفض تكاليف المواصلات بسبب محدودية الدخل والاعتماد على وسائل أقل تكلفة أو دعم خارجي. باستخدام اختبار F، يتبين أنه توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على الإنفاق على المركبات والمواصلات، مثل رسوم النقل العام والتاكسي. والبنزين بشكل عام، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.044، وهي أصغر من 0.05، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للإنفاق على المركبات والمواصلات.

جدول (10) المدخلات توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً لفقرة: الشهرية المدخلات

المجموع	المدخلات الشهرية/ بالدينار العراقي إجمالي						المقاييس الإحصائية	
	-399999+	400000-499999	500000-599999	600000-699999	700000-799999	>= 800,000	الوسط الحسابي	المبلغ المستلم من الزكاة
	175,844	176,003	176,524	176,914	174,013	173,041	أكبر قيمة	250,000
	250,000	333,333	250,000	250,000	250,000	250,000	أقل قيمة	150,000
	150,000	19,167	50,000	150,000	150,000	150,000	الانحراف المعياري	20,021
	19,999	33,868	23,251	20,998	20,274	20,021	العدد	212
	575	75	69	106	37	76	النسبة %	36.87%
	100%	13.04%	12.00%	18.43%	6.43%	13.22%		
الفروقات المعنوية في المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على المدخلات الشهرية								
Sig.(2-tailed)			DF			F		
0.7571			5			0.5255		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ: أن أعلى نسبة من الأسر المستفيدة من الزكاة (36.87%) تقع ضمن فئة العجز المالي الذي يتجاوز (800000) دينار عراقي بالسالب ($\geq 800,000$)، ويظهر هذا أن نسبة كبيرة من هذه الأسر تعاني من عجز حاد في ميزانيتها، مما يجعلها أشد حاجة للمساعدة المالية المنتظمة، ويعكس محدودية شديدة في موارد الدخل مقابل النفقات الضرورية، تشير هذه النسبة إلى أن قلة من الأسر الزكوية تقترض أقل من (-399,999) ديناراً عراقياً، أي أن عجزها المالي محدود نسبياً أو تقترض أقل من هذا الحد. هذا يعني أن معظم الأسر المستفيدة تعاني من مستويات متفاوتة من العجز المالي المرتفع أو لديها اقتراض أقل في هذه الفئة، مما يعكس الوضع المالي الصعب لمعظم هذه الأسر. بمعنى آخر، تمثل فئة الأسر ذات المدخلات المنخفضة جداً أو العجز المالي الكبير الأغلبية، باستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على المدخلات الشهرية، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.757، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للمدخلات الشهرية.

جدول (11) نفقات الأخرى غير مذكورة هنا توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي

وفقاً لفقرة: أية نفقات غير مذكورة هنا

المجموع	إجمالي النفقات الأخرى غير المذكورة						المقاييس الإحصائية	
	180,001+	150,001-180,000	120,001-150,000	90,001-120,000	60,001-90,000	30,001-60,000	0-30,000	الوسط الحسابي
	180,392	177,249	176,497	176,152	175,844	172,850	173,948	أكبر قيمة
	250,000	191,667	250,000	250,000	333,333	250,000	208,333	أقل قيمة
	150,000	149,075	150,000	150,000	50,000	19,167	150,000	الانحراف المعياري
	24,523	16,725	25,690	21,497	29,347	21,775	18,066	العدد
	575	34	7	29	110	84	217	النسبة %
	100%	5.91%	1.22%	5.04%	19.13%	14.61%	37.74%	16.35%
الفروقات المعنوية في المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على فئات غير مذكورة هنا								
Sig.(2-tailed)			DF			F		
0.599			6			0.7630		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

في الجدول اعلاه نلاحظ: أن أكثر الأسر التي ذكرت أن لديها نفقات الأخرى غير مذكورة في التصنيفات الأخرى "وتقع نفقاتها الشهرية ضمن حدود (30001-60000) دينار عراقي، كانت هي النسبة الأكبر بين جميع الفئات الأخرى، فقد بلغت نسبتهم (37.74%) من مجموع الأسر التي شملها البحث والذين يتلقون الزكاة، يمكن أن تكون هذه النفقات الأخرى غير المذكورة تشمل متطلبات خاصة مثل ديون، علاج، دعم أقارب، مصاريف طارئة... إلخ.

تعني هذه النتيجة أن عدد الأسر التي تقع نفقاتها الشهرية ضمن الفئة (150,001 - 180,000) دينار عراقي وكان لديها "نفقات الأخرى غير مذكورة هنا"، هو الأقل مقارنة ببقية الفئات، إذ شكّلوا فقط (1.22%) من إجمالي الأسر المستفيدة من الزكاة، هذه الفئة النفقية تمثل شريحة محدودة جدًا من المستفيدين من الزكاة، ما يشير إلى أن الأسر ذات النفقات المرتفعة نسبيًا (ضمن هذا النطاق) أقل اعتمادًا على الزكاة أو نادرًا ما تكون لديها نفقات غير محددة أو طارئة تستوجب الدعم. باستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهريًا بناءً على الإنفاق على فئات غير مذكورة هنا، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.599، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للإنفاق على هذه الفئات الأخرى غير المعلنة.

جدول (12) إجمالي المبلغ المستلمة توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ المستلم من الزكاة/ بالدينار العراقي وفقاً لفقرة: إجمالي المبلغ المستلمة

إجمالي المبلغ المستلمة شهرياً/ بالدينار العراقي								المقاييس الإحصائية	
المجموع	450,001 +	375,001- 450,000	300,001- 375,000	225,001- 300,000	150,001- 225,000	75,001- 150,000	0- 75,000	المبلغ المستلم من الزكاة مع الدخل شهرياً بالدينار العراقي	الوسيط الحسابي أكبر قيمة أقل قيمة الانحراف المعياري العدد
	180,010	176,523	183,333	173,989	176,476	174,253	171,786		
	250,000	250,000	200,000	250,000	333,333	250,000	225,000		
	19,167	150,000	166,667	50,000	150,000	150,000	149,075		
	26,584	24,843	16,667	25,646	29,167	20,421	17,105		
575	87	47	3	72	64	118	184		
100%	15.13%	8.17%	0.52%	12.52%	11.13%	20.52%	32.00%		
الفروقات المعنوية في المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على المجموعات الخيرية لعام 2024									
Sig.(2-tailed)				DF		F			
0.173				6		1.5070			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ: أن أعلى نسبة من المستفيدين من إجمالي الزكاة السنوية (32%) هي الأسر التي يتراوح دخلها بين (0-75000) دينار عراقي، وهذا يدل على أن غالبية المستفيدين من الزكاة من ذوي الدخل المحدود، مما يؤثر سلباً على تحقيق التكافل الاجتماعي ومساعدة الفقراء، تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن نسبة (8.17%) فقط من الأسر المستفيدة من الزكاة تنتمي إلى فئة الدخل الشهري الواقعة بين (375000 - 450000) دينار عراقي، وهي نسبة منخفضة مقارنةً ببقية الفئات، هذا يعكس أن هذه الفئة ذات دخل أعلى نسبياً مقارنةً بالفئات الأخرى، مما يجعلها أقل استحقاقاً للزكاة حسب المعايير الشرعية والاجتماعية المعتمدة، باستخدام اختبار F، يتبين أنه لا توجد فروقات معنوية بين معدلات المبلغ المستلم من الزكاة شهرياً بناءً على إجمالي المبلغ المستلمة لعام 2024، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.173، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة إجمالي المبلغ المستلمة.

جدول (13) معامل ألفا كرونباخ لإختبار الصدق والثبات

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
20	0.804	0.90

في الجدول اعلاه ان معامل كرونباخ ألفا هو من العناصر الأساسية لصلاحية الاعتماد على نتائج استمارة الإستبيان التي تم اختبارها من حيث معامل الثبات والذي يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم استخدام العشوائية في إختيار الإجابة)، أي أنه يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على العينة ذاتها. وعلى هذا الأساس إذا كان معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.7، فهذا يعني أن نموذج الاستبيان الذي قمنا بإعداده منظم في واحد وتسعين بالمئة، إذا كررتها لعدة أشخاص، ستحصل على نفس النتائج، نلاحظ: هنا أن معامل ألفا كرونباخ 0.804، أكبر من 0.7، معني أي أن الأسئلة موثوقة.

12.1 دور الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي والقضاء على الفقر: تضمن هذا المحور

(20) سؤالاً وخصت نتائجها من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر متوسط كان من حصة العبارة

تساهم الزكاة على توفير الغذاء الاساسي بشكل دوري بنسبة (70.8%) وتأخذ الأهمية النسبية

دور التكافل الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي وأثره على الرفاهية في مدينة أربيل

بتقدير (أتفق تماماً)، هذا يعني ان نسبة كبيرة من الزكاة تذهب للغذاء في المدينة أربيل، تأثر سلبي على سداد الديون المستحقة على أفراد عائلتك بنسبة (69.9%)، وتوفير الأموال اللازمة للفقراء بنسبة (66.1%)، تم زيادة على دخل عائلة بنسبة (59.5%)، وتم الافضل ان تكون هناك هيئة زكاة خاصة (58.3%)، ثم إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي بنسبة (56.3%) وبنسبة (52.5%) إنهم لا يحبون أن تكون هيئة الزكاة حكومية، توفير الملابس الضرورية بنسبة (43.1%) توفير مياه الشرب بنسبة (41.7%) وتطبيق نظام الزكاة بين أفراد الأسرة بنسبة (40.5%) وتم الحد من الجوانب السلبية للمشاكل المالية التي يعيشها المجتمع بنسبة وأخيراً يتم تفسير جميع العبارات الوسط الحسابي (3.82) أكبر من اختبار الوسط (3) معنا لذلك النتيجة موافق صحيح الزكاة دور مهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي في مدينة أربيل

الجدول (14) إجمالي آراء المبحوثين حسب استمارة الاستبيان الموزعة حول دور الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي

الموضوع الثاني: إجمالي آراء الفقراء والمساكين المبحوثين حول دور الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي:									
العبارات	لا أتفق تماماً	أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	درجة الاتفاق %	الأهمية النسبية	اختبار t بان الوسط = 3 p-value
1	N	25	33	29	81	407	88.2	أتفق تماماً	<.001
	%	4.3%	5.7%	5.0%	14.1%	70.8%			
2	N	10	41	37	342	145	79.8	أتفق	<.001
	%	1.7%	7.1%	6.4%	59.5%	25.2%			
3	N	31	45	70	248	181	77.6	أتفق	<.001
	%	5.4%	7.8%	12.2%	43.1%	31.5%			
4	N	37	35	119	181	203	76.6	أتفق	<.001
	%	6.4%	6.1%	20.7%	31.5%	35.3%			
5	N	36	46	141	240	112	72	أتفق	<.001
	%	6.3%	8.0%	24.5%	41.7%	19.5%			
6	N	21	51	131	183	189	76.4	أتفق	<.001
	%	3.7%	8.9%	22.8%	31.8%	32.9%			
7	N	34	95	156	185	105	68	أتفق	<.001
	%	5.9%	16.5%	27.1%	32.2%	18.3%			
8	N	31	58	35	49	402	85.4	أتفق تماماً	<.001
	%	5.4%	10.1%	6.1%	8.5%	69.9%			
9	N	23	36	27	380	109	78	أتفق	<.001
	%	4.0%	6.3%	4.7%	66.1%	19.0%			
10	N	51	51	101	197	175	73.8	أتفق	<.001
	%	8.9%	8.9%	17.6%	34.3%	30.4%			
11	N	30	30	122	187	206	77.8	أتفق	<.001
	%	5.2%	5.2%	21.2%	32.5%	35.8%			
12	N	39	81	133	210	112	69.6	أتفق	<.001
	%	6.8%	14.1%	23.1%	36.5%	19.5%			
13	N	25	67	141	175	167	73.6	أتفق	<.001
	%	4.3%	11.7%	24.5%	30.4%	29.0%			
14	N	190	302	27	36	20	39	لا أتفق	<.001
	%	33.0%	52.5%	4.7%	6.3%	3.5%			
15	N	24	45	36	135	335	84.8	أتفق تماماً	<.001
	%	4.2%	7.8%	6.3%	23.5%	58.3%			
16	N	20	51	44	324	136	77.6	أتفق	<.001
	%	3.5%	8.9%	7.7%	56.3%	23.7%			
17	N	31	48	70	233	193	77.8	أتفق	<.001
	%	5.4%	8.3%	12.2%	40.5%	33.6%			
18	N	45	45	105	204	176	74.6	أتفق	<.001
	%	7.8%	7.8%	18.3%	35.5%	30.6%			
19	N	26	56	103	222	168	75.6	أتفق	<.001
	%	4.5%	9.7%	17.9%	38.6%	29.2%			
20	N	48	113	153	157	104	65.4	محايد	<.001
	%	8.3%	19.7%	26.6%	27.3%	18.1%			
Tot al	N	0	22	126	359	68	76.4	موافق	<.001
	%	0.0%	3.8%	21.9%	62.4%	11.8%			

المصادر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

في الجدول اعلاه: اختيار فرضية أن: أهم متطلبات دور الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي في مدينة أربيل . ويمثل هذا الاختبار مقارنة الوسيط (بدلاً من الوسط الحسابي) لأن متوسطات اجابات العينة المبحوثة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً مع الوسيط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي الذي يساوي (3)، اعتماداً على اختبار ويلكوكسون

جدول (14) اختبار ويلكوكسون حول وسيط اجابات أهم متطلبات دور الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي في مدينة أربيل

الوسط الحسابي	الوسط	فرق الوسيطين	الاختلاف المعياري	إحصاءة الاختبار	T المعيارية	قيمة P	النتيجة
3.73	3.95	0.95	3921.50	155623	19.01	<.001	معنوي

في الجدول أعلاه : يبين هذا الاختبار وجود أهمية كبيرة للزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي حيث كانت قيمة p - تساوي (0.001) عند مستوى المعنوية 5% مما يدل على إثبات الفرضية التي تنص على أهمية دور الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي في مدينة أربيل وذلك حسب آراء عينة الدراسة والتي تم اختبارها.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

13.1 الاستنتاجات:

1- تعالج الزكاة مشكلة نقص الغذاء بنسبة: (88.2%)؛ وتشترك بنسبة (85.4%) في سداد الديون؛ وازدياد دخول العوائل بنسبة: (79.8%)، وتوفير الملابس الضرورية بنسبة: (77.6%)، مما يبين التأثير الكبير للزكاة على تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للعوائل الفقيرة المبحوثة .

2- بينت الدراسة المساهمة الفعالة للمؤسسات الزكوية والخيرية في مدينة أربيل في حلّ مشكلة الفقر؛ والقضاء عليه، حيث وجه المستفيدون من الفقراء والمساكين أكبر نسبة من دخولهم الزكوية الى المصاريف اليومية العائلية؛ ونحو إشباع حاجاتهم الاقتصادية المختلفة، والمستفيدون هؤلاء شكّلوا أكبر نسبة من إجمالي عدد المستفيدين من الزكاة في مدينة أربيل.

3- أظهرت الدراسة أن للزكاة دور كبير في القضاء على التفاوت الدخل بين الأغنياء والفقراء، أي بنسبة: (73.8%)، وضمان الدخل للفقراء بنسبة: (78%)، مما يعني القضاء على الصراعات الطبقيّة الاجتماعية بين الفئتين.

4- تشترك الزكاة بنسبة: (74.6%) في تحقيق العدالة الاقتصادية، وبنسبة: (73.6%) في القضاء على الدخل المحرمة، والتوجه نحو الدخل الحلال، مما يثبت دور الزكاة في تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي والاقتصادي.

5- تم التوصل الى النتيجة الاحصائية القائلة: بأن الزكاة لها دور كبير في علاج مشكلة الفقر في مدينة أربيل، حيث إنها تشارك بنسبة: (76.4%) في القضاء على الفقر، وهذه النسبة الكبيرة تشير إلى عظم دور الزكاة في إشباع حاجات الفقراء والمساكين من المأكل والملبس والسكن والخدمات الضرورية .

6- للزكاة دور كبير في القضاء على المشاكل الاقتصادية التي تحدث بسبب الفقر في مدينة أربيل، حيث ان الزكاة تشارك في تحقيق التوازن الاجتماعي والعدالة الاقتصادية بنسبة: (77.6%)، ويعني ان الزكاة تشارك بنسبة: (77.6%) في القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مدينة أربيل.

7- إن أغلب العوائل المبحوثة يرغبون في أن تكون المنظمات الذكورية تابعة للقطاع الخاص وبنسبة: (84.8%)، وأن الأقلية منهم يرغبون في أن تكون هذه المنظمات حكومية تابعة للقطاع العام وبنسبة: (15.2%).

8- إن الزكاة تحقق الأمور الاجتماعية وتقضي على مشاكلها بنسبة (75.6%)، مثلاً إنها تؤدي الى تحقيق وتشجيع الزواج بنسبة: (65.4%).

من الاستنتاجات أعلاه تم تأييد فرضية الدراسة القائلة: يسهم نظام التكافل الاقتصادي الإسلامي في تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يمكن تطبيق هذا النظام بفعالية في مدينة أربيل لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

التوصيات:

1- وجوب الاهتمام الأكثر بفئات المجتمع المختلفة خاصة منهم الفقراء المساكين واعطائهم الأولوية في الحصول على واردات الزكاة من قبل المؤسسات الإسلامية المانحة للزكاة.

- 2- تشجيع الأغنياء والموسرين على الإلتزام الأكثر بتطبيق فريضة الزكاة في أموالهم، مما يعني الاهتمام الأكثر بالفقراء من خلال إيصال أموال الزكاة إليهم في أوقاتها المعلومة والمحددة، وعدم الهدر والتقصير والتأخير فيها.
- 3- فتح مؤسسات ولجان مانحة للزكاة أكثر في مدينة أربيل، والقيام بشكل أفضل وأمثل بتوزيع أموال الزكاة وغيرها من ثروات الصدقات الواجبة والتطوعية على المستحقين من الفقراء والمساكين والمعوزين، وغيرهم من المحتاجين كالأسر الفقيرة والمنكوبين والنازحين، لتلبية إحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- العمل على تأمين المواد الغذائية للأسر الفقيرة من خلال اعطاءهم الزكاة بشكل نقدي وحقيقي، لأن النسبة الأكبر من دخول الأسر الفقيرة تذهب الى المواد الغذائية.
- 5- التركيز على اشباع حاجات الفقراء والمساكين من المأكل والملبس والسكن والخدمات الضرورية، لرفع مستوياتهم المعيشية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- 6- العمل بشتى الوسائل والأنواع لأجل إعالة العوائل الفقيرة والمنكوبة والمحتاجة في الظروف الطارئة المختلفة، وخاصة منها الحروب والجوائح والطاعون والجفاف والبراكين والفيضانات وغيرها.

المصادر Reference

- 1- محمد ابو زهرة، التكافل الاجتماعي في الإسلام، (1991). دار الفكر العربي للطبع والنشر.
- 2- عبدالله بن محمد الطيار، التكافل الاجتماعي في الفقه الإسلامي مقارن بنظام المملكة العربية السعودية، (1985). مكتبة المعارف الرياض.
- 3- عبده سعيد أحمد، الضمان الاجتماعي في الإسلام، (1976). دار الفكر العربي.
- 4- عبد العزيز بن عزت بن الشيخ مصطفى الخياط، المجتمع المتكامل في الإسلام، (1972). دار السلام.
- 5- عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، (1986). دار المجد للنشر، عمان.
- 6- محمد عمر شابر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، (2005). دار الفكر، دمشق.
- 7- الحرمين عبد الملك الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، دار الكتب العلمية، (1997). بيروت- لبنان. الرسائل والأطاريح:
- 8- عفان حاجي صالح، دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في محافظة أربيل (دراسة ميدانية)، (2022). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين- أربيل، كوردستان العراق.
- 9- گهزهنگ خالد كرم، احتساب خطوط ومؤشرات الفقر وتقويم برامج مكافحته في اقليم كوردستان العراق للعام 2010 مدينة أربيل أنموذجا، (2011). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-أربيل، كوردستان العراق.
- 10- بوارى برهان محمد، دور صناديق الزكاة والوقف الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة/ دراسة تحليلية في تجربتين وامكانية الاستفادة منهما في مدينة أربيل للعام 2019، (2020)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة صلاح الدين-أربيل، كوردستان العراق.
- 11- زيارات ميدانية لمنظمة الزكاة الخيرية نانكلي / اربيل
- 12- زيارات ميدانية لمنظمة الرابطة الاسلامية للأيتام/ اربيل
- 13- زيارات ميدانية لمنظمة برزنجي للمساعدات الاسلامية الانسانية/ اربيل
- 14- زيارات ميدانية لدائرة شؤون العمل والمهن- شعبة: الإحصاء- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية-حكومة إقليم كردستان العراق